



بيان صحفي

تونس: تنفيذ التهديدات الرئاسية ضد الصحافيين المستقلين

. مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (برنامج مشترك بين OMCT/SOS-Torture و الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان) و الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان يعربان عن بالغ قلقهما إزاء عمليات الاعتداء والمضايقات التي تطال الصحافيين التونسيين توفيق بن بريقي و سليم بوخدير والمولدي الزوابي.

لقد أبدى هؤلاء الصحافيون الثلاثة نشاطاً خالصاً خلال الأسابيع الأخيرة لإدانة الممارسات والأعمال المنافية للمعايير الدولية المتزايدة في إطار العملية الانتخابية؛ بناءً عليه، تخشى منظمتا من اندراج أعمال القمع التي يتعرض لها هؤلاء في خانة "التدابير والإجراءات" التي أعلنها الرئيس بن علي "ضد كل من يطّلّ على اتهامات أو يبدي شكوكاً حيال سلامة العملية الانتخابية من دون أن، بالأقلية 2009 تشرين الأول/أكتوبر 25 يتقدم بأدلة ملموسة". فقد كان الرئيس التونسي قد وصف هؤلاء، عشية الانتخابات في "الضئيلة من التونسيين الذين يشوّهون سمعة بلدتهم، معتمدين على أطراف خارجية

، قرابة الساعة الواحدة بعد الظهر، تعرض السيد توفيق بن بريقي، وهو صحافي وأحد الأعضاء المؤسسين للمجلس الوطني للحريات في تونس، للتوفيق في مركز بوشوشة للأمن الوطني، بعد استدعائه للملئوك أمام تشرين الأول/أكتوبر أمام أحد القضاة بتهمة "الاعتداء" التي وجهت 30 الشرطة في وقت سابق في الصباح. ثم ما لبث أن مثل في إليه استناداً إلى شكوكها امرأة توكل إليها قد تعرّضت للاعتداء على يديه إثر اصطدام حصل بين سيارتها وسيارة السيد بن تشرين 22 بريقي. ووفقاً لمعلومات الواردة، فصاحب الشكوى هي التي أقدمت فعلياً على صدم سيارة السيد بن بريقي في الأول/أكتوبر، لتشتمه لاحقاً وتتهجم عليه وتمزّق ملابسه، محاولة منها لاستفزازه. أما السيد بن بريقي فلم يقدم في أي وقت على أي نوع من أعمال العنف.

تشرين الأول/أكتوبر، تعرض السيد سليم بوخدير، وهو صحافي وأحد الأعضاء المؤسسين لجمعية "حرية 28 من جهة أخرى، ففي وإنصاف" للدفاع عن الحريات، للاختطاف من أمام منزله على يد مجهولين بلباس من ذي، كانوا قد أقدموا على عصب عينيه وإجباره على ركوب سيارة لاقياده بعد ذلك إلى حديقة بلغير (شمال العاصمة تونس) حيث أبرحوه ضرباً. أخلي سبيل السيد بوخدير هناك، بعد أن جرّده من ملابسه ومحفظته وهاتقه، وكان مصاباً بكسر في الأنف وعدد كبير من الكدمات

في اليوم نفسه، حاول مجهولون ثالث مرّات على التوالي اقتحام منزل السيد المولدي الزوابي، وهو مراسل في صحيفة "القدس العربي" التي تصدر في لندن، ولموقع الإلكتروني لقناة "العربية" التلفزيونية الفضائية. أبلغ السيد الزوابي الشرطة التي توجهت إلى مكان الحادث من دون ملاحظة أي أمر مثير للقلق. في المقابل، يتعرض السيد الزوابي منذ بضعة أيام للتعقب عن كثب من قبل بعض رجال الشرطة

بالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يمثل السيد زهير مخلوف، وهو أحد الأعضاء في جمعية "حرية وإنصاف" وأحد الأعضاء القياديين في 21، والاعتقا من 2009 تشرين الأول/أكتوبر 25 الحزب الديمقراطي التقدمي ومرشح سابق في الانتخابات النباتية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 3 في سجن مناق، بالقرب من العاصمة تونس، أمام محكمة قربنالية الابتدائية في 2009 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

يعلن كل من المرصد والشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان هذا الاستمرة في المضايقات المستنكرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس، ويدعون كلًا من بعثة المفوضية الأوروبية في تونس وسفارات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تونس لزيارة السيدين بن بريقي ومخلوف في مركز احتجازهما، ومراقبة جلسات الاستماع ضدهما، بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان

كما تدع منظمتنا أعضاء البعثة والسفارات المنصفة وأيّ موضوع آخر مثير للقلق تتم ملاحظته أثناء جلسات الاستماع.

من جهة أخرى، يطالب كل من المرصد والشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان السلطات التونسية بـ

الحرص في كافة الظروف على السلامة الجسدية والنفسيّة لكل من الأساتذة توفيق بن بريقي و سليم بوخدير والمولدي الزوابي وزهير مخلوف، كما ولكل المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس؛

إطلاق سراح السيدين توفيق بن بريقي وزهير مخلوف، المحتجزين بصورة تعسفية، وذلك بشكل فوري وغير مشروط؛

إجراء تحقيق مستقل ونزيه وشفاف في أسرع وقت ممكن بشأن المضائقات وأعمال العنف المذكورة أعلاه، والإعلان عن نتائج هذا التحقيق أمام الرأي العام، وذلك لتحديد المسؤولين وترجمتها أمام المحكمة بما يضمن محاكمة منصفة طبقاً لمبادئ القانون الدولي؛

الحرص على وضع حد لأيّ شكل من أشكال التهديد والمضائقات – بما في ذلك القضائية – الممارسة ضد كلّ من الأساتذة توفيق بن بريقي وسليم بوخنير والمولدي الزوابي وزهير مخلوف، وكافة المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس؛

بصورة أعمّ، تدع منظمتنا السلطات التونسية على الامتثال لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوسائل الإقليمية والدولية من إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 المتعلق بحقوق الإنسان، لا سيما المادة ، "كل فرد الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره في أن يعزز حماية واعمال حماية واعمال حقوق الإنسان والحرريات 1998 كانون الأول/ديسمبر 9 .". الأساسية بأن يسعى لحمايتها وإعمالها على الصعيدين الوطني والدولي

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

86 06 18 48 1 33+ الشبكة الأوروبية – المتوسطية لحقوق الإنسان: مارك دغلي:
39 49 809 22 41+ المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: دلفين روکولو:
18 25 55 43 1 33 + الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: غاييل غريلهوت / كارين آبي: